

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

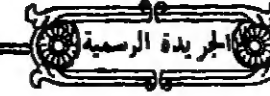
نشان : الأربعاء ١٠ محرم سنة ١٤١١ هـ الموافق ١ آب سنة ١٩٩٠ م العدد ٣٧٠٤

الفرس

الصفحة

١٢٧٢	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
١٢٧٣	قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية
١٢٧٤	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
١٢٧٥	قانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٠ قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية
١٢٧٦	نظام رقم ٩ لسنة ١٩٩٠ نظام معدل لنظام رسوم الطلوع
١٢٧٨	نظام رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية
١٢٨٠	قرار رقم ٢ لسنة ١٩٩٠ صادر من المجلس العالي لفسر احكام الدستور
١٢٨٢	قرارات لجنة الامن الاقتصادي المتعلقة بتفضية بنسك البتراء وتصنيفه
١٢٨٨	قرار رقم ٥ لعام ١٩٩٠ قرار تنظيم مزارع الدواجن والمفرخت

مديرية المطابع العسكرية



اسم المحل : عبد الله الطباع
اسم المحال له : رغبه سفيق الطباع
عدد الحصص المحالة : ١٠٠ حصة

تاريخ التحويل ١٩٩٠/٢/١١

- اعلن بان شركة التضامن شركة السيد الشويكاني والمورس سجلت لدى تحت الرقم (٢٢٩٧٩) تاريخ ١٩٩٠/٢/١٧ حسب التفاصيل التالية:-
- ١- اسم الشركة : شركة السيد الشويكاني والمورس
- ٢- اساءة الشركاء وجنسياتهم وعناوينهم :
أ - عبدالله علي محمود السيد اردني عمان
ب - محمد جميل موفق الشويكاني » »
ج - احمد عواد شهاب المورس » »
- ٣ - غايات الشركة : لبيع المجوهرات التقليدية والاكسسوارات والهدايا والمطور.
- ٤ - مركز الشركة الرئيسي : عمان.
- ٥ - مقدار رأسمال الشركة : ١٠٠٠ دينار.
- ٦ - مدة الشركة : غير محدودة.
- ٧ - اساءة الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها : في الامور المالية الشريك عبدالله علي السيد منفردا وفي الامور الادارية والاخرى احمد المورس ومحمد جميل الشويكاني مجتمعين ومنفردين.
- ٨ - تاريخ ابتداء العمل : ١٩٩٠/١/١٧

- اعلن بان شركة عاشم خالد عبدالله وشريكه والمسجلة تحت الرقم (٢٢٩١٧) قد اجرت التغييرات التالية:-
- ١ - يصح مركز الشركة الرئيسي الرصيفة.
- ٢ - يصح المفوض بالتوقيع عن الشركة الشريكان مجتمعين ومنفردين.
- تاريخ التغييرات ١٩٩٠/٢/١٧

- اعلن بان الشركة الدولية للمطاعم ذات المسؤولية المحدودة والمسجلة تحت الرقم (١٩٠٥) قد وقعت اوضاعها وفقا لقانون الشركات رقم (١) لسنة ١٩٨٩.

- اعلن بان الشركاء في شركة حجازي لبيع وشراء السيارات بالكسيون والمسجلة تحت الرقم (١٢٦٤٠) قد تقدموا بطلب لتصفية الشركة وعين السيد علي وعاصي حجازي مصفيين للشركة وتمت اجراءات التصفية وعليه اعلن عن شطب الشركة اعتباراً من تاريخ ١٩٩٠/٢/١٨

إعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن أنه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور أحيل القانون المؤقت رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٩، قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٦٦١ الصادر بتاريخ ١١-١-١٩٨٩ الى مجلس الامة فدخل عليه المجلس بعض التعديلات ..

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٣٥ المشار اليه .

٢٥-٧-١٩٩٠

رئيس الوزراء

مضر سعدان

نخري الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب تصديق على القانون الاتي ونابر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٠
قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلى وما طرأ عليه من تعديلات كتانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ١٣٨ من القانون الاصلى باضائة العبارة التالية اليها (واحكام الدية) وذلك بعد عبارة (حق الله تعالى) الواردة فيها .

الحسين بن طلال

٧-٧-١٩٩٠

وزير الصحة د. محمد مفسوب الزين	وزير التربية والتعليم د. محمد حمدان	وزير دولة للشؤون رئيسة الوزراء حكمت السكاك	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وزير الخارجية بالوكالة مسالم مسامدة	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر سعدان
وزير المالية باسل جردانه	وزير العدل يوسف الجبيش	وزير دولة للشؤون رئيسة الوزراء حكمت السكاك	وزير التكوين ووزير النقل والاتصالات بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير الاشغال المبنة والاسكان عبد الرؤوف الروابدة
وزير المياه والري الهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبد الكريم الدفسي	وزير دولة للشؤون البرلمانية ووزير الاوقاف والشؤون والمتنفسات الاسلامية بالوكالة الشيخ عبد الباقي جبر	وزير العمل د. قسيم عبيدات	وزير الصناعة والتجارة د. زياد فريز
وزير التخطيط د. خالد امين عبدالله	وزير الثقافة ووزير الاسلام بالوكالة د. خالد الكركي	وزير الزراعة د. سليمان عويبات	وزير العمل د. قسيم عبيدات	وزير الاشغال المبنة والاسكان عبد الرؤوف الروابدة

مكدا عند النشر

نخس الحسب الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٧-٧-١٩٩٠
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠
نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية لسنة ١٩٩٠) ويعرأ مع النظام رقم ١٤ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى الفقرات ب، ج، د، هـ من المادة ٢٨ من النظام الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

ب - ١ - يتقاضى عضو هيئة التدريس راتبه وعلاواته خلال اجازة التفرغ العلمي التي منحت له .
٢ - يجوز لعضو هيئة التدريس الذي منحه اجازة تفرغ علمي ان يقضى هذه الاجازة في الجامعات او مراكز البحوث العلمية داخل المملكة او خارجها .

٣ - اذا قضى عضو هيئة التدريس المجاز اجازة تفرغ علمي هذه الاجازة او اي جزء منها خارج المملكة لأغراض البحث العلمي فتدفع له الجلمة اجور سفره مع زوجته واولاده خلال سنة التفرغ ولرة واحدة ذهباً واياباً وفقاً للتعليمات التي يصدرها رئيس الجامعة بما في ذلك تحديد عدد الاولاد .

ج - على عضو هيئة التدريس الذي منحه اجازة تفرغ علمي ان يقدم الى رئيس الجامعة عند انتهاء اجازته تقريراً عن البحث او البحوث العلمية التي اتمها خلال اجازته ليجري تقييمها من قبل مجلس العماء .
د - اذا لم يقدم هذا التقرير فسترد منه جميع المبالغ التي قدمت بمقتضى الفقرة ب من هذه المادة .

المادة ٣ - يلغى نص الفقرة ١ - من المادة ٢٩ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
١ - مع مراعاة احكام الفقرة ب من هذه المادة لمجلس العماء بعد اخذ رأي كل من مجلس القسم ومجلس الكلية ان يمنح عضو الهيئة التدريسية المبث في الخدمة الدائمة في الجامعة اجازة بدون راتب لمدة سنة واحدة اولبعض السنة قبلية للتديد لدة لا تزيد على ثلاث سنوات ويشترط في ذلك ان لا يمنح عضو الهيئة التدريسية اجازة ثانية ، بمقتضى احكام هذه المادة الا بعد مرور مثلي مدة الاجازة السابقة .

الحسين بن طلال

٧-٧-١٩٩٠ م .

وزير الصحة د. محمد مضموب الزين	وزير التربية الاجتماعية عبد المجيد التريده	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وزير الخارجية بالوكالة سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بخوان
وزير المالية باسل جرداته	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت الساكت	وزير التكوين ووزير النقل والاتصالات بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العامة والاسكان عبدالرؤوف الروابده
وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان	وزير دولة للشؤون البرلمانية ووزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية بالوكالة الشيخ عبدالباقى جبو	وزير السياحة والآثار عبدالكريم الكباريتي	وزير الصناعة والتجارة د. زياد فريز
وزير الطاقة والثروة المعدنية نابيت الطاهر	وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير الشباب ابراهيم الغبايشه	وزير المعدل يوسف الجبسين
وزير التخطيط د. خالد امين عبدالله	وزير الثقافة ووزير الاعلام بالوكالة د. خالد الكركي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبدالكريم الدقمي	وزير الزراعة د. سليمان عرويات

هكذا عند العمل

قرار رقم ٢ - لسنة ١٩٩٠

صادر من المجلس العالي لتفسير أحكام الدستور

بمقتضى المائتين ٥٧ و ١٢٢ منه

بناء على طلب مجلس النواب بقراره الصادر في جلسته الثانية من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة في ١٩٩٠-٦-١١، وعملاً بالمادة ١٢٢ من الدستور، اجتمع المجلس العالي من أجل تفسير المادة ٨٢ من الدستور وبمقتضى ما يلي :-

١ - هل يجوز لمجلس النواب ان يبحث موضوع احالة رئيس ديوان المحاسبة على التقاعد في الدورة الاستثنائية الحالية رغم انه لم يدرج في الإرادة الملكية السلبية التي تمت بها دعوة المجلس للانعقاد .

٢ - وهل يجوز ايضا اصدار ارادة ملكية لاحقة باضافة هذا الموضوع الى الامور المعينة في الإرادة الملكية التي انعقدت الدورة الاستثنائية بمقتضاها .

وبعد الاطلاع على كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ١٤٥٠/٢/١٥/٣ تاريخ ١١-٦-١٩٩٠، ونص المادة الخامسة من قانون ديوان المحاسبة رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ وتطبيق النصوص الدستورية، تبين لنا: ان المادة الخامسة من قانون ديوان المحاسبة نصت على انه (لايجوز احالة رئيس ديوان المحاسبة على التقاعد الا بموافقة مجلس النواب اذا كان المجلس مجتمعاً) . والمادة ٨٢ من الدستور المطلوب تفسير احدى فقراتها نص بالآتي :-

١ - للملك ان يدمو عند الضرورة مجلس الامة الى الاجتماع في دورات استثنائية ولدة غير محددة لكل دورة من أجل اقرار امور معينة تبين في الإرادة الملكية عند صدور الدعوة وتلغى الدورة الاستثنائية بمراده .

٢ - يدمو الملك مجلس الامة للاجتماع في دورة استثنائية ايضا متى طلبت ذلك الاغلبية المطلقة لمجلس النواب بعريضة موقعة منها تبين فيها الامور التي يراد البحث فيها .

٣ - لايجوز لمجلس الامة ان يبحث في اية دورة استثنائية الا في الامور المعينة في الإرادة الملكية التي انعقدت تلك الدورة بمقتضاها .

يتضح مما تقدم ان سلطة الموافقة على قرار مجلس الوزراء باحالة رئيس ديوان المحاسبة على التقاعد تعود لمجلس النواب اذا كان المجلس منعقداً عملاً بالمادة الخامسة من قانون ديوان المحاسبة .

كما يتضح ايضا ان دعوة مجلس الامة للاجتماع في دورات استثنائية بموجب الفترتين ١ و ٢ من المادة ٨٢ المشار اليها هي من سلطات الملك على ان تتضمن الإرادة الملكية بدعوة المجلس تعيين الامور التي يجوز للمجلس اقرارها في الدورة الاستثنائية . ثم جاءت الفقرة الثالثة منها بنص واضح الدلالة في تحديد مداخلات مجلس الامة في الدورة الاستثنائية باتسار الامور التي تضمنتها الدعوة على سبيل الحصر وعدم جواز البحث في اية امور اخرى لم ترد فيها .

وبحيث ان موضوع احالة رئيس ديوان المحاسبة على التقاعد لم يرد ضمن الامور المدرجة بالارادة الملكية بدعوة المجلس الى الدورة الاستثنائية الحالية، التي تبدأ من تاريخ ١٩٩٠-٦-١١، فلما ينبغي على ذلك انه لايجوز لمجلس النواب ان يبحث هذا الموضوع في هذه الدورة الاستثنائية جواباً على السؤال الاول من طلب التفسير.

وعن السؤال الثاني نجد انهم المتفق عليه حسب قواعد الفقه الدستوري ان المرف الدستوري يصلح اساساً لتفسير النصوص الغامضة في الدستور او التي تحتل التاويل .

وبحيث ان التعامل في تطبيق الدستور الاردني قد جرى على سبيل التكرار وفي عدة دورات استثنائية منذ عام ١٩٤٨، على جواز اضافة امور اخرى على ما تضمنته الدعوة الاولى . . . فلما ينبغي على ذلك ان هذا التعامل التكرري يشكل عرفاً دستورياً وقاعدة صالحة لتفسير النص المطلوب تفسيره بجواز اضافة امور جديدة بارادة ملكية لاحقة الى الامور التي تضمنتها الدعوة الاولى للدورة الاستثنائية .

وعلى ذلك يمكننا ان نرى انه يجوز اضافة موضوع احالة رئيس ديوان المحاسبة على التقاعد الى الامور المعينة في دعوة المجلس للانعقاد في الدورة الاستثنائية الحالية بارادة ملكية لاحقة .

هذا ما نقرر به بالاجماع تفسيراً للنص المطلوب

صدر في ٨ ذي الحجة ١٤١٠ هـ. الموافق ٣٠-٦-١٩٩٠

عضو / المعين	عضو / المصين	عضو / المعين	رئيس المجلس العالي
نجيب الرشيدان	احمد عبيدات	بهيح التلهوني	احمد اللوزي
عضو/ محكمة التمييز	عضو/ محكمة التمييز	عضو/ رئيس محكمة التمييز	
علي النعسان	فايز المبيضين	عبد الكريم معاذ	
عضو/ محكمة التمييز		عضو/ محكمة التمييز	
عبد الكريم خريس		خليف السحيمات	

مكنا من الاول

قرارات لجنة الامن الاقتصادي المتعلقة

بقضية بنك البتراء وتصفيته

نقل ملكية اموال لبنك البتراء - عمان

عمل بانصاحات المخولة البننا بمقتضى المادة ٥ من تعليمات الادارة العرفية للشؤون المالية والاقتصادية رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ ، وبعد الاطلاع على كتاب معالي محافظ البنك المركزي الاردني رقم ١٥٣٦٢/٧٠٢٠ تاريخ ١٢-٧-١٩٩٠ تقريره ملحق :-

- ١ - تنقل ملكية جميع العقارات الموصوفة في الكشوفات المرفقة والبالغ عددها سبعة كشوفات والتي ما زالت مسجلة باسم السيد حازم الجليبي و/او باسم شركة السيد حسن عبدالعزيز و/او باسم السيد محمود عبدالعزيز و/او باسم شركة عقارات الاردن و/او باسم السيد عبد الهادي جرادته الى بنك البتراء - عمان على اعتبار ان ملكيتها الفعلية تعود اصلا للبنك المذكور .
- ٢ - تنقل الى بنك البتراء ملكية الاموال والمقرارات المملوكة للشركات المبينة في الكشف المرفق بصفتها مدينة لبنك البتراء .
- ٣ - تنقل الى بنك البتراء ملكية اية اموال او عقارات مسجلة باسماء آخرين وتعود لبنك البتراء .
- ٤ - تنقل ملكية السيارة المسجلة باسم السيد حسن الفضل والمبينة بتفصيلها اذناه الى بنك البتراء نظرا لانها مملوكة فعلياً للبنك .

التسوية	:	مستند ٥٠٠
رقم السجل	:	٧١٦٠
رقم الشاخص	:	١٢٦٠٣٧/١٢/١٨٨١٠٧
رقم المحرك	:	١١٦٦٦٢/١٢/٦٤٤٨٢

- ٥ - ١ - تنقل الى بنك البتراء ملكية العقار المقيم على قطعة الارض رقم ٩٩١ من الحوض رقم ٢٥ عيودون الشمالي الشرقي من اراضي مدينة عمان ومحتوياته كيلة والشاد اصلا بقرض من بنك البتراء للدكتور احمد الجليبي والسجل باسم ولده هاشم احمد عبد الهادي الجليبي .
- ب - تكليف محافظ البنك المركزي الاردني بتعيين شخص او اكثر لتقييم سعر العقار المشار اليه اعلاه ومحتوياته وذلك لتعيين بنك البتراء - عمان من استعمال مبلغ التقييم لتسديد الدين المعادل لهذا المبلغ من اصل الاقتراضات المترتبة على الدكتور احمد الجليبي لبنك البتراء .
- ٦ - تنقل ملكية العقارات والاموال المذكورة اعلاه بدون اية رسوم او تكاليف من اي نوع بها في ذلك الرسوم الجبركية ورسوم التسجيل والترخيص والتسوية المترتبة على نقل ملكية هذه العقارات والاموال .
- ٧ - نقل ملكية استثمارات صندوق توفير موظفي بنك البتراء - عمان لاسم بنك البتراء - عمان دون استقطاع حق البنك في مطالبة اي مسؤول كان قد اساء التصرف بطريقة غير اصولية باموال الصندوق قبل تاريخ ١٨٨٩-٨-٢٠ وذلك بعد ان كان البنك قد اشترى هذه الاستثمارات دون تحميل الصندوق اية خسائر .
- ٨ - يخول البنك المركزي صلاحية رفع القيود المفروضة على اي تصرف من التصرفات الواردة في قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم ٨٩/١٦ تاريخ ١٧-٨-١٩٨٩ وذلك بالنسبة للأشخاص الواردة ذكرهم في القرار المذكور .

- ٩ - يعطل قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم ٨٩/٢٠ تاريخ ٨-١-١٩٨٩ ، على النحو التالي :-

١ - تلغى احكام الفقرة ب من المادة ٢ من القرار المذكور .

ب - تلغى الفقرة ج من المادة ٢ من قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم ٨٩/٢٠ تاريخ ٨-١-١٩٨٩ ، وتلغى فيما لذلك جميع الفوائد التي استوفيت على التسهيلات والودائع المعلقة من البنك المركزي الاردني لكل من بنك البتراء وبنك الاردن والخليج وذلك اعتباراً من تاريخ ١٠-١-١٩٨٩ .

محافظ البنك المركزي : وزير الصناعة
الاردني : وزير التجارة
وزير النقل
رئيس اللجنة

مصدق
رئيس الوزراء
مضرب بفران

تصفية شركة بنك البتراء المساهمة العامة المحدودة

عمل بالصلاحات المخولة البننا بمقتضى المادة ٥ من تعليمات الادارة العرفية للشؤون المالية والاقتصادية رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ ، وبعد الاطلاع على كتاب معالي محافظ البنك المركزي الاردني رقم ١٥٣٠٣/٧٠٢٠ تاريخ ١٢-٧-١٩٩٠ وتقرير مدققي الحسابات ارثر اندرسون/مدققي وعلاء الدين المرفق على كتاب بنك البتراء المؤرخ في ١٢-٧-١٩٩٠ والمتعلق بشركة بنك البتراء المساهمة العامة - بنك البتراء - ومع مراعاة قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم ٩٠/٢ تاريخ ١٠-٧-١٩٩٠ تقريره ملحق :-

بالرغم مما ورد في قانون الشركات واي قانون ونظم اشهر :

- ١ - تحل لجنة ادارة بنك البتراء الحالية اعتباراً من التاريخ الذي يحدده مجلس ادارة البنك المركزي الاردني .
- ٢ - يصفى بنك البتراء وفق القواعد المنصوص عليها في هذا القرار وتبدأ اجراءات التصفية اعتباراً من تاريخ ١٢-٧-١٩٩٠ .
- ٣ - يكون البنك المركزي (ممثلاً بمحافظ البنك المركزي) مصفياً لبنك البتراء وله ان يعين لمغايات التصفية شخصاً او اكثر وفق ما يراه مناسباً ويتفق معهم على اتعاينهم وتنفذ هذه الاتعاين من موجودات بنك البتراء اولا باول والمصفي في اي وقت ان يمسزل اي شخص عينه لهذا الغرض كما ان له تفويض شخص او اكثر بممارسة اي من صلاحات المصفي و/او للقيام باي من واجباته وبالتوقيع نيابة عنه ومسبق الترتيبات التي يضعها المصفي لذلك .
- ٤ - ١ - للمصفي (او من يفوضه) صلاحية حجز اية مال من اموال مديني بنك البتراء او رهنها سواء كان المال تحت يد المدين او تحت يد اي شخص اخر ويكون لقراره في هذا الشأن مفعول القرار الصادر عن محكمة مختصة . ولا يجوز فك الحجز او الرهن الا بموافقة المصفي - او من يفوضه - .
- ب - لا يجوز اجراء اي تصرف يتعلق باي مال محجوز او رهون لصالح بنك البتراء الا بموافقة المصفي الخطية والا كان التصرف باطلا .
- ٥ - تعفى كافة المعاملات التي يكون بنك البتراء او المصفي طرفاً فيها من جميع الضرائب والرسوم من اي نوع كانت بما فيها الضرائب والرسوم المفروضة على تلك العقارات والاسهم والمركبات وتبليتها للغير ورهنها وفك الرهن وذلك من تاريخ بدء اجراءات التصفية وحتى نهايتها .
- ٦ - ١ - يضع المصفي يده على جميع اموال وموجودات بنك البتراء وانه يامر اي شخص بان يدفع للمصفي او يسلمه جميع الاموال والسجلات والدفاتر والاوراق الموجودة لديه والمعلقة لبنك البتراء .
- ب - على كل شخص بما في ذلك الدوائر الحكومية والشركات ان يقدم للمصفي اية معلومات يطلبها منه المصفي بما في ذلك المعلومات عن اية اموال لدى ذلك الشخص تعود ملكيتها لاي من مديني بنك البتراء بما في ذلك ملكيتهم لاية اسهم او حصص في اي شركة من الشركات .
- ٧ - لاتسمح الدعوى بشهر افلاس بنك البتراء او باعساره ولا تطبق عليه احكام الافلاس والاعسار المنصوص عليها في قانون التجارة او القانون المدني او اي قانون اخر .
- ٨ - ١ - تسقط آجال الديون التي على بنك البتراء والتي له وتصبح جميعها مستحقة الاداء .
- ب - ومع ذلك ، للمصفي بناء على طلب المدين ابقاء الدين مؤجلاً كما كان او اعادة جدولته وفق ما يراه المصفي مناسباً .
- ٩ - يتوقف بنك البتراء من ممارسة اعماله الا بالقدر الذي يراه المصفي مناسباً لمغايات التصفية ويقوم المصفي بدفع كافة النفقات اللازمة لذلك اثناء اجراءات التصفية .
- ١٠ - توقف المحاكم ودوائر الاجراء ، بناء على طلب المصفي ، السير باية دعوى او اجراء يتخذ حالياً من بنك البتراء او ضد ولا يجوز من تاريخ بدء التصفية سماع اية دعوى او السير باية اجراءات قضائية جديدة ضد بنك البتراء او المصفي .
- ١١ - يتوقف بنك البتراء عن دفع اية فوائد او عيولات ادائيتها يستحق عليه اعتباراً من تاريخ بدء اجراءات التصفية .

هكذا من اجل

١٢-١- على المصفي ان يعد كشفا اوليا من واقع سجلات بنك البتراء او أية سجلات اخرى رسمية او غير رسمية يرى المصفي الاخذ بها بحيث يتضمن الكشف اسماء مديني البنك ودائنيه ومقدار دين كل منهم وموجودات بنك البتراء الاخرى ، بما في ذلك الدائنين والمدينين الذين اوقفت الدعاوى بحقهم وفق المادة ١٠ من هذا القرار ، ويبلغ كل مدين ودائن ورد اسمه في الكشف بمقدار ماله او ما عليه من دين يكتب مسجل على آخر عنوان له لدى بنك البتراء ، و/او ينشر اسمه في الجريدة الرسمية و/او احدى الصحف المحلية اليومية .

ب- على الدائن و المدين الذي يحترض على الحق او الدين الخاص به سواء ورد اسمه في الكشف الاول او لم يرد ان يقدم اعتراضه للمصفي خلال ثلاثين يوما من تاريخ التبليغ او النشر المبين في مسي الفترة السابقة والا فقد حقه بالاعتراض ، ويجب ان يكون الاعتراض واضحا وسببا ومرتقا به الوثائق المعززة له .

ج- يفصل المصفي في الاعتراضات بالسرعة الممكنة ويكون قراره قابلا للطعن امام محكمة الاستئناف لدى تاض منفرد ويكون قرار القاضي قابلا للتبني وتكون للدعوى صفة الاستعجال في كلتا الحالتين .

١٣-١- بعد المصفي كشفا نهائيا يشتمل على كافة موجودات بنك البتراء وعلى اسماء الدائنين والمدينين بها في ذلك الأشخاص الذين تقدموا بحقوقهم بالاعتراض وكذلك الذين صدرت بحقهم احكام حازت قوة القضية المقضية وفق المادة السابقة ومقدار حق او دين كل منهم .

ب- يصاق المصفي على الكشف بصورته النهائية ويبلغ الدائن او المدين القرار النهائي ، و/او ينشره في الجريدة الرسمية و/او احدى الصحف اليومية وتتم تصفية حقوق بنك البتراء والديون التي عليه وفق الكشف النهائي المذكور بعد المصادقة عليه ويكون قرار المصفي بالمصادقة على الكشف النهائي بمثابة قرار قضائي تطمي غير قابل لأي طريق من طرق الطعن .

ج- وفي جميع الاحوال تبقى الفوائد والعمولات على مديني بنك البتراء سارية المفعول حتى تاريخ السداد التام او نشر اعلان انتهاء القضية وفق المادة ١٨ من هذا القرار .

١٤-١- للمصفي ان يتخذ اي اجراء يراه مناسبا لتصفية حقوق والتزامات بنك البتراء الواردة في الكشف النهائي بما في ذلك تحصيل حقوق البنك الشخصية (ديونه) او تحويلها لأي شخص يحدده المصفي ويشمل ذلك صلاحية المصفي ببيع هذه الحقوق او بيع اي جزء منها ، وللمصفي ايضا اجراء التصويات مع المدينين او اي منهم وفق ما يراه مناسبا ، كما له ببيع موجودات بنك البتراء العينية او اي جزء منها .

ب- في حال تحويل اي حق لشخص - دين - لبنك البتراء من المصفي الى شخص ثالث فانه لا يشترط موافقة الدين على ذلك . وفي هذه الحالة ينتقل الحق والمطالبة به الى المحل له - الشخص الثالث - ويكون للاخير ذات الحقوق التي للمحلل - بنك البتراء او المصفي - في مواجهة الدين .

١٥-١- اذا رغب المصفي في اي وقت بيع اي من موجودات بنك البتراء العينية - مثل المعنويات والسيارات والاثاث والمنقولات المادية الاخرى - او رغب ببيع اي مال مملوك لاحد مديني بنك البتراء ، فله ان يجري البيع : -

١- لها بالمراد العلني وفق الاجراءات التي يراها مناسبة دون التقيد بلجرايات البيع بالمراد العلني المنصوص عليها في القوانين والانظمة النافذة .

٢- او وفق تقدير خاص تجريه لجنة من قاض يسميه وزير العدل ، ومن خبيرين اثنين يسميهم المصفي ، ويصدر قرارها بالتقدير اما بالاuction او بالاعتماد .

ب- وللصفي ان يعمل في اي وقت من احد الطريقتين المشار اليهما في الفقرة السابقة ويلجأ للطريق الاخر وفق ما يراه مناسبا .

١٦- للمصفي ان يلجأ في اي وقت الى القضاء بصفته مدعيا في دعوى بخلية او اجرائية او غيرها او بصفته مشتكا في دعوى جزائية او غيرها او لاتخاذ اي اجراء اخر ويشمل ذلك حقه باللجوء الى قاضي الامور المستعجلة .

١٧-١- يسد المصفي الديون التي على بنك البتراء وفق الترتيب والاولوية التالية : -

١ - ديون العاملين الناتجة عن عملهم لدى بنك البتراء ، ثم

٢ - ديون الخزينة العامة بها هي ديون البنك المركزي الاردني ، ثم

٣ - ديون البلديات ، ثم

٤ - الايجارات المستحقة عن العقارات المؤجرة لبنك البتراء ، ثم

٥ - يوزع ما تبقى من موجودات على الدائنين قسمة الغرماء .

ب- وللصفي ان يباشر في تسديد هذه الديون - وفق اولويتها - اثناء اجراءات التصفية حسب ما يتوفر لديه من سيولة من موجودات بنك البتراء .

١٨- على المصفي ان ينهي تصفية بنك البتراء خلال سنتين من بدء التصفية ويمكن تعديدها في اي وقت مرة او اكثر بقرار من مجلس ادارة البنك المركزي الاردني لاية فترة او فترات يراها المجلس مناسبة وتعتبر شركة بنك البتراء ، مفسوخة حكما من تاريخ اعلان المصفي انتهاء التصفية في الجريدة الرسمية .

١٩- يخول مجلس ادارة البنك المركزي الاردني اتخاذ اي قرار يراه مناسبا بشأن اية مسألة او امر متعلق ببنك البتراء لم يعالج باحكام هذا القرار .

محافظ البنك المركزي
الاردني
وزير الصناعة
والتجارة
وزير النقل
والاقتصاد
وزير المالية
رئيس اللجنة

مصدق

رئيس الوزراء

مفسر بدران

نقل ودائع بنك البتراء الى بنك الاسكان

عملا بالصلاحات المخولة لهذا بقتضى المادة ٥ من تعليمات الادارة العرفية للشؤون المالية والاقتصادية رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ ، وبعد الاطلاع على كتاب معالي محافظ البنك المركزي الاردني رقم ١٥٠٨٩/٧٠٢٠ تاريخ ١٠-٧-١٩٩٠ ومرفقاته ، نقرر ما يلي :-

١- تنقل التزامات بنك البتراء من الودائع ، الموصوفة في الكشف رقم ١ المرفق ، والمرصودة بالتاريخ الذي يحدده البنك المركزي ، الى بنك الاسكان ، ويصبح مسؤولا عنها في مواجهة العملاء بذات العملات والشروط المتفق عليها بين العميل المودع وبنك البتراء .

٢- يتعهد البنك المركزي لبنك الاسكان ، بتغطية التزامات الودائع الموصوفة في الكشف المذكور في البند ١ اعلاه ، وفق الترتيبات التي يتم الاتفاق عليها بين البنك المركزي وبنك الاسكان .

٣- تعتبر مبالغ تلك الالتزامات ، ديناً للبنك المركزي على بنك البتراء من التاريخ الذي يحدده البنك المركزي بموجب الفقرة (١) اعلاه ، بصرف النظر عن تاريخ تقديمها لبنك الاسكان .

٤- تلزم البنوك والشركات المالية المبينة في الكشف رقم ٢ المرفق ، والتي كتبت مودعة لدى بنك البتراء ، بالاداء لدى البنك المركزي بمبلغ مطابقة لودائعها في بنك البتراء كما هي بتاريخ - ٢-٨-١٩٨٩ ، وتخضع هذه الودائع للاخراج عنها تدريجيا من قبل البنك المركزي وفق الترتيبات والشروط التي يسمها البنك المركزي لذلك - بعد الاستئناس برأي البنوك والشركات المالية المعنية .

محافظ البنك المركزي
الاردني
وزير الصناعة
والتجارة
وزير النقل
والاقتصاد
وزير المالية
رئيس اللجنة

مصدق

رئيس الوزراء

مفسر بدران

مكتبة بنك البتراء

كشف رقم - ١ - وصف الودائع

- ١ - يقصد بالودائع المقرر نقلها بموجب البند ١ من قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم ٩٠/٢ المؤرخ في ١٠-٧-١٩٩٠ جميع الحسابات التالية سواء كانت بالعملة المحلية او بالعملة الاجنبية ، والمائدة للأفراد والبنوك والشركات المالية والشركات والمؤسسات العامة والهيئات مقيمين او غير مقيمين :
 - أ - الحسابات الجارية الدائنة .
 - ب - حسابات التوفير .
 - ج - الحسابات الخفضة لأشعار ولأجل .
 - د - شهادات الإيداع .
- ٢ - يستثنى من تطبيق احكام البند ١ اعلاه ما يلي :
 - أ - الودائع المرهونة او المحجوزة او الموضوعة تأمينا للالتزامات على المودع تجاه بنك البتراء ، او اذا كان عليها اي قيد اخر .
 - ب - الودائع المائدة لملاء مدينين لبنك البتراء الا في حدود نتيجة التفاضل بين الودائع والالتزامات سواء كانت التزامات مباشرة او غير مباشرة - ككفالة للتسهيلات - اذا كان الناتج لصالح المودع المدين .
 - ج - الودائع التي تعود للمؤسسات التالية :
 - ١ - Middle East Banking Co. S.A. بيروت، وفروعه في لبنان واية مؤسسة شقيقة او تابعة
 - ٢ - الشركة المالية المسماة - سوكوني جنيف وفروعه
 - ٣ - الشركة المالية المسماة S.A. Société Comissinaire et Financiers لندن وفروعه
 - ٤ - البنك الاهلي السوداني - الخرطوم والبنك الاهلي السوداني - القاهرة .
 - ٥ - اي مصرف او شركة مالية او تجارية مالية او تجارية في الاردن وفي الخارج تعود ملكيتها كلياً او جزئياً للدكتور احمد الجبلي رئيس مجلس الادارة - المدير العام السابق لبنك البتراء والسيد حسن عبدالعزيز رئيس مجلس الادارة - المدير العام السابق لبنك الاردن والخليج ومالائهما .
 - د - أية ودائع او ادعاءات يودائع يقرر مجلس ادارة البنك المركزي عدم شمولها بالبند ١ اعلاه .

الكشف رقم - ٢ - ارصدة ودائع البنوك والشركات المالية كما هي في ١-١٩٨٩ م

اسم البنك - الشركة المالية	رصيد الوديعة
بنك الرافدين	١٠٠.٦٨٨
بنك الاردن المحدود	٢٢٠.٠٠٠
بنك القاهرة مبان	٢٠.٠٠٠
بنك الامم	١٠.٣١١.٨٨
البنك الاردني الكويتي	٢٠.٠٠٠
بنك الاستثمار العربي	١٢.٠٠.٢٥٧٦
البنك التجاري العربي	٦.٥٢١.٣٠٩
البنك الاسلامي	٥.٦٩٦
بنك الاعتماد والتجارة الدولي	٥.٣٠.٥٥.٧
بنك المؤسسة العربية المصرفية	١٠.٠٠.٠٠٠
الشركة الاهلية للاستثمارات المالية	٨.٣٩٧.٦٧٠
البنك الاردني للاستثمار والتمويل	٢.٥١.٠٠٨
المجموع	٥٥١.٧٨٨.٠٤

لجنة تصفية بنك البتراء المساهمة العامة المحدودة

استنادا لاحكام الفقرة ج من المادة ٢٣ من قانون البنوك رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ وتعديلاته وبلاستناد الى الفقرة ٣ من قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم ٩٠/٤ تاريخ ١٥-٧-١٩٩٠ اقر ما يلي :

- ١ - تشكيل لجنة تصفية شركة بنك البتراء المساهمة العامة المحدودة على النحو التالي :

١ - السيد محمد صالح الحوراني	رئيس
٢ - السيد اديب طهوب	نائب الرئيس
٣ - السيد بسام عطاري	مضوا ومديرا عاما لشركة بنك البتراء تحت التصفية .
٤ - السيد مأمون فاروق	مضوا
٥ - السيد فتحسي حماد	مضوا

- ٢ - ١ - تفوض اللجنة بممارسة صلاحيات المصلي والقيام بواجباته كما وردت في قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم ٩٠/٤ المؤرخ في ١٥-٧-١٩٩٠ م .

- ٢ - تكون اجتماعات اللجنة قانونية بحضور ثلاثة اعضاء على ان يكون من بينهم الرئيس وفي حالة غيابه نائب الرئيس .

- ٣ - تتخذ قرارات اللجنة بالاجماع او بامانة ثلاثة من اعضاء اللجنة على الاقل على ان يكون الرئيس او نائب الرئيس احدهم .

- ٣ - تمارس اللجنة المذكورة اعلاه اعمالها اعتبارا من صباح يوم السبت الواقع في ٢١-٧-١٩٩٠ .
- ٤ - يفوض رئيس اللجنة ونائب رئيس اللجنة والمدير العام عضو اللجنة بالتوقيع نيابة عن المصلي ونقابة الترتيبات التي يعتمدها المحافظ .

- ٥ - يعين الدكتور حذاد مستشارا قانونيا للجنة اعتبارا من ٢١-٧-١٩٩٠ م .

- ٦ - يعين الدكتور محمد الفانك مستشارا ماليا ومصرفيا للجنة اعتبارا من ٢١-٧-١٩٩٠ م .

- ٧ - يعين السيد سليمان حافظ مستشارا اداريا وماليا للجنة اعتبارا من ٢١-٧-١٩٩٠ م .
محافظ البنك المركزي الاردني

محافظ البنك المركزي الاردني

قرار رقم ٥ لعام ١٩٩٠

قرار تنظيم مزارع الدواجن والمرخضات

صادر بموجب الفقرة ب من المادة ١٢٢ المعدلة

من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٢

المادة ١ - يسى هذا القرار (قرار تنظيم مزارع الدواجن والمرخضات لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والمصطلحات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

الوزارة :	وزارة الزراعة .
الوزير :	وزير الزراعة .
الجنة :	الجنة المشكلة وفق احكام هذا القرار
الدواجن :	الدجاج بجميع انواعها الحبش والاوز والبط وجميع الطيور الداجنة الاخرى وصيانتها .
مزرعة الدواجن :	كل انشاء يخصص لتربية الدواجن لغايات تجارية ولائقل مساحتها عن ٥٠٠ متر مربع وسعتها ٥٠٠ طير لاجم او ٢٥٠٠ طير بيض او امهات .
المرخضات :	كل انشاء يستعمل لتفريخ بيض الدواجن لغايات تجارية

المادة ٣ - ١ - تشكل بقرار من الوزير لجنة في كل مديرية زراعة تسمى لجنة ترخيص وتسجيل مزارع الدواجن والمرخضات مؤلفة من ثلاثة اعضاء من موظفي المديرية المختصين بالانتاج والصحة الحيوانية ب - يكلف الوزير بتدوين كل مدير مديرية زراعة تابعة قضائيا مخالقات الدواجن لدى المحاكم والحكومات الاداريين .

المادة ٤ - لا يجوز انشاء اية مزرعة دواجن او مرخضة او التوسع فيها الا بتصريح من الوزارة وفق الشروط والتعليمات المعمدة فيها .

المادة ٥ - يجب ان تكون الارض المستغلة لائنة مزرعة الدواجن او المرخضة ملكا مسجلا باسم الشخص او الاشخاص او الجهة التي سوف تقوم بانشاءها او مبنية او مؤجرة له / لهم رسميين قبل الملك

المادة ٦ - ١ - يحظر انشاء او ترخيص اية مزرعة دواجن داخل حدود تنظيم امانة عمان الكبرى والبلديات والمجالس القروية في حين يسمح اقامة المرخضات داخل حدود التنظيم .

ب - يجوز اقامة مرخضة ضمن حدود الارض المأتم عليها مزرعة الدواجن شريطة ان تبعد المرخضة مسافة لا تقل عن خمسين مترا عن اقرب انشاء لتربية الدواجن بحيث تكون منفصلة كليا عن بيوت التربية وذات مدخل مستقل من منزل المزرعة .

ج - تتولى امانة عمان الكبرى والبلديات والمجالس القروية عملية نقل مزارع الدواجن المنشأة داخل حدود تنظيمها وضمن مدتها الوزير

المادة ٧ - ١ - مع مراعاة احكام المادة ٦ من هذا القرار يحظر اقامة مزرعة دواجن او مرخضة مالم تبعد ٣٠٠ متر من اية مزرعة دواجن لاجم او بيض او مرخضة مخرصة ٦٠٠ متر من اقرب مزرعة امهات ، ٢٠٠ متر من اقرب مزرعة لتربية الحيوانات الاخرى

ب - يجب ان لا تقل مساحة الارض المني انشاء المزرعة عليها عن ٤ دونات وصالحية تنظيميا لائنة المزرعة عليها .

ج - يستثنى من احكام الفقرات ا ب من هذه المادة المزارع المنشأة قبل تاريخ صدور قرار تنظيم مزارع الدواجن والمرخضات المعدل لعام ١٩٨٢

المادة ٨ - ١ - يجوز لصاحب المزرعة انشاء مزرعة اخرى لتربية الدواجن من نوع اخر والحيوانات الاخرى على نفس الموقع بغض النظر عن المسافة شريطة ان يتم الفصل بين المزرعتين .

ب - يحظر تغيير نوع التربية في مزرعة الدواجن دون الحصول على تصريح رسمي مسبق بذلك من الوزارة .

المادة ٩ - لا يجوز ترخيص اية مزرعة دواجن مالم تتوفر فيها الشروط التالية : -

- ان تتوفر فيها التهوية والاضاءة الجيدة
- ان تكون جدران الحظائر مقصورة من الداخل والخارج وان تكون الحظائر ذات ارضية اسمنتية
- ان يكون ممكن العمال منفصلا عن حظائر التربية .
- ان تحتوي على مستودع خاص للملف تتوفر فيه الشروط الصحية .
- ان تتوفر فيها مصدر ماء نقي وكافي .
- ان يحتفظ فيها بطفايات حريق صالحة للاستعمال .
- ان تتوفر فيها محرقة او حفرة مناسبة للتخلص من الطيور النافقة .
- ان تتوفر فيها حفرة امتصاصية لاحتواء المياه الفاسدة الناتجة عن الفسيل والاعمال الاخرى
- ان تتوفر فيها حفرة او اوعيه مناسبة تحتوي على مواد مطهرة في مداخلها لتطهير عجلات السيارات والاعتماد .
- ان تتوفر فيها موتور رش لغايات التطهير
- ان تكون محاطة بسور او سياج .
- يجب توفر مسافة لا تقل عن ٨ متر بين الحظيرة والاخرى ويستثنى من هذه الفقرة المزارع المقامة قبل نشأة هذا القرار .

المادة ١٠ - لا يجوز ترخيص اية مرخضة مالم تتوفر فيها الشروط التالية :

- ان تكون ارضيتها من الاسمنت الناعم او البلاط وجدرانها مستوية من مادي سهل تنظيفها وتعقيمها
- ان تتوفر فيها التهوية والاضاءة الجيدة
- ان تتوفر فيها غرفة تخير محكمة الاغلاق لغايات تخير بيض التفريخ
- ان تتوفر فيها الاحواض المناسبة لغسل وتعقيم صواني البيض واقناس الصيقل
- ان تتوفر فيها المياه الساخنة النقية وموتور رش للمياه ذو ضغط مناسب .
- ان تتوفر فيها محرقة لائنة البيض الفاسد والصيقل غير الصالحة للتربية وفي حالة وقوع المرخضة داخل حدود التنظيم يجب توفر اوعية محكمة الاغلاق لحفظ مخلفات عملية التفريخ لحين نقلها الى المحرقة المعتمدة
- ان تتوفر في مداخلها حفرة او اوعيه مناسبة تحتوي على مطهرات لتطهير عجلات السيارات والاعتماد
- ان تحتوي على غرفة للتبريد لدرجة حراره حوالي ١٢ درجة مئوية لحفظ بيض التفريخ قبل وضعه بالمرخضة .
- ان تحتوي على حفرة امتصاصية لاحتواء المياه الفاسدة الناتجة من اعمال الفسيل والاعمال الاخرى
- ان يحتفظ فيها بطفايات للحريق صالحة للاستعمال .
- ان يحتوي الجزء الخاص بفرز وتسليم الصيقل على مصادر للحرارة قادرة على رفع هذا الجزء الى ٣٠ درجة مئوية
- ان تلحق جميع الصيقل بالبخاخ المنتجة في المرخضة على عمود واحد بلغاح الماركس قبل تسويقها
- في المرخضات يحظر الجمع في القلة الواحدة بين مصدرين مختلفين من بيض التفريخ
- يلتزم صاحب المزرعة او المسؤول منها بحفظ سجلات الانتاج والسجلات الصحية وعليه تسهيل عملية التفتيش من قبل موظفي الوزارة المختصين

مكرر عند الطلب